مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٢، العدد ٤٧ (صيف ٢٠٠١)، ص ١٥٠

كتب بالإنكليزية

الأرض المقدسة:

التاريخ المطوي للأرض المقدسة منذ سنة ١٩٤٨

Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948

Meron Benvenisti

Berkeley: University of California Press, 2000. 366 pages. $ 35.00

يواصل المثقفون الصهيونيون الإسرائيليون، في أقصى القطب اليساري للطيف السياسي، إنتاج كتب غريبة تُبحر بعناية بين النقد الذاتي والتبرير. وهذا أسلوب مثير للاهتمام، يتسم بتفكيك بنية الماضي والحاضر الصهيونيين، اللذين أميط اللثام عنهما مؤخراً أمام الجمهور العريض في المعالجة التاريخية التي قدمها المسلسل التلفزي الإسرائيلي "تِكوما (البعث) . وهو أيضاً ممارسة ذهنية للنقد الذاتي من دون انتهاك الإجماع الصهيوني الأساسي. وينحو كتاب ميرون بنفنيستي هذا المنحى إلى حد كبير. إن هذه الكتب غنية بالمعلومات وملآنة بالوقائع المثيرة للاهتمام عن السلوك الإسرائيلي الفظ في الماضي، لكنها مغلّفة بالأيديولوجيا الصهيونية التي لا تمس مسألة المسؤولية الخلقية الإسرائيلية. الخُلُق يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من البحث التاريخي، لكنه لا يوجد في مثل هذه الكتب عامة، ولا في الكتاب الذي بين يدينا. مع ذلك، فإن كتاب بنفنيستي استثنائي إلى حد ما في هذا الشأن، لأنه لا يزعم

كتابة عمل علمي صرف. فهو صحافي، ويكتب كصحافي. لذلك، فإن هذا كتاب ذو برنامج أيديولوجي سافر. وهذه الشفافية تسهّل بعض الشيء تفحص العلاقة بين ما حدث، وتفسير الكاتب لما حدث، والاستنتاجات الخلقية والسياسية الممكن استخلاصها من التحليل التاريخي.

فيما يتعلق بالوقائع، سيجد القرّاء الكثير مما هو جديد. فالكتاب، في جوهره، يعاين الطريقة التي حوّل فيها الإسرائيليون "الجغرافيا البشرية" لفلسطين بعد نكبة ١٩٤٨. ويفحص بالتفصيل إعادة تسمية الأرض ومواقعها الإنسانية كجزء من السياسة المضادة لإعادة اللاجئين التي تبنتها إسرائيل عقب حرب ١٩٤٨. وبنفنيستي هو واحد من الإسرائيليين القليلين الذين يجرؤون على وصف هذه السياسة التي اتبعت بـ "التطهير العرقي". ووفقاً لهذا الكتاب، "يشمل التطهير العرقي تهويد الأسماء العربية، وبناء المستوطنات اليهودية على أراضي القرى العربية المهجورة، ورفض السماح بالعودة الجماعية." وأسوأ الوقائع في هذه العملية ما يسميه المؤلف "الأعمال الوحشية". وهي تشمل المجازر، وأعمال الاغتصاب، وطرد الفلسطينيين. لكن هذه "الأعمال الوحشية"، وفقاً للكتاب، كانت قليلة العدد ومحدودة بالمراحل الأخيرة للحرب، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ تقريباً.

عند هذه النقطة، يتولّد انطباع عند القراء بأن ذلك تحد صريح لا للاتجاه السائد للتأريخ الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً لـ "المؤرخين الجدد"، مثل بِني موريس. لكن الأمر ليس كذلك. لا ريب في أن مصطلح "التطهير العرقي" مصطلح استفزازي من وجهة النظر الصهيونية، لكن تفسيره في هذا الكتاب يقود القارئ الصهيوني العادي إلى تنفّس الصعداء. فوفقاً لرواية بنفنيستي، لم يكن التطهير متعمَّداً ولم يُطرد السكان المحليون، ولم تزدد الأعمال العدوانية عن المستوى الذي يتوقعه المرء من أمّة "حديثة" في حرب تقليدية. وأسوأ ما تصفه الاستيلاء على القرى المهجورة وإعادة استيطانها

من قبل اليهود. وإذا كان "التطهير العرقي" يعادل إعادة تسمية القرى غير الآهلة، وإعادة الاستيطان فيها، فإن السلوك الإسرائيلي يبدو أقل فظاعة إذا ما أعدنا النظر إلى الوراء.

لقد عُرضت النكبة هنا كخسارة للأرض والمنازل. ولم يُذكر شيء عن الأعمال والحياة العادية والإنتاج الثقافي؛ وباختصار، الإنهاء الوحشي لوجود الإنسان على أرضه. وتبرز حدود مراجعة الضمير واضحة عندما يقرأ المرء استنتاجات المؤلف السياسية اليوم في ضوء روايته

لـ "التطهير العرقي" الذي حدث في الأمس. إن الإجابة عن السؤال "إلى أين تذهب؟" قصيرة إلى حد ما: "إن ما فُقد يحتاج إلى شاهد قبر." وهذه إعادة صوغ مشوهة لقطعة كتبها عزمي بشارة وتبناها بنفنيستي بصورة مغلوط فيها نهايةً لسرده. فبشارة يريد قبراً على طريق العودة إلى الوطن، بينما بنفنيستي يرغب في قبر بدلاً من العودة.

بعد قراءة الكتاب، يتولّد لدى المرء انطباع بأن النكبة كانت "لاحدثاً" (nonevent). وكان بنفنيستي ليكون محقاً لو أن كل ما حدث في فلسطين كان تدمير القرى والمراكز الحضرية المهجورة عقب الحرب كجزء من السياسة المناهضة لعودة اللاجئين إلى وطنهم. وكان تأنيب ضميره ليُحترم ودعوته إلى الغفران لتكون معقولة. لكن تدمير القرى الفلسطينية يتضاءل أمام "التطهير العرقي" الحقيقي الذي لم يُذكر ولو بكلمة واحدة في الكتاب. وهذا ما يصفه نور مصالحه في كتابه الصادر حديثاً (*Imperial Israel, 2000*). فقد كان تدمير القرى المهجورة الفصل الأخير في مؤامرة حيكت في ثمانينات القرن التاسع عشر. وقد رمت الأيديولوجيا الصهيونية إلى طرد السكان الفلسطينيين ودعت إلى ذلك. والأحداث التي طرأت سنة ١٩٤٨ مكنت هذه الحركة من تنفيذ رغبتها القديمة في تطهير الأرض من سكانها الأصليين. وقد حظي مثل هذه الأفكار الشنيعة بالشرعية في عيون الأوروبيين الليبراليين، مثل الصهيونيين

الأوائل، لأن ذلك العصر كان عصر الاستعمار، عندما كانت إبادة جنس بأكمله والتطهير العرقي جزءاً من الوسائل المشروعة لتوسُّع القوى الأوروبية في آسيا وإفريقيا. وقد أدى صعود نجم اليسار الأوروبي في عشرينات القرن العشرين وسقوط القوى الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى إلى وقف أعمال التفريغ السكاني إلى حد ما. لذا تخلّفت الصهيونية عن الركب، إذ كان عليها انتظار توفر القدرة على التنفيذ، ولم يكن في وسعها القيام بذلك قبل سنة ١٩٤٨. كما أنها لم تكن تجد مهرباً من الغضب الدولي لولا الهلوكوست. وهذه الجمل الأخيرة، لو كانت مقبولة كتحليل معقول للتطور التاريخي، لكان من شأنها أن تُبعد المؤلف عن الإجماع الصهيوني الذي اختار بنفنيستي البقاء ضمنه. إنما يُسجَّل في مصلحته أنه لا يختبئ خلف الحقيقة العلمية ليزعم صحة موقفه. فمن الصعب عليه عاطفياً أن يعبر إلى الضفة غير الصهيونية من النهر.

إيلان بابِه

أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf